صنـــدوق النقــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 13/129

للنشر الفوري

٢٠ إبريل ٢٠١٣

بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعها السابع والعشرين

برئاسة معالي السيد ثارمان شانموغاراتنام،

نائب رئيس وزراء سنغافورة ووزير المالية

نجحت الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات في القضاء على أهم المخاطر قصيرة الأجل. وبينما بدأت تظهر علامات تعاف غير متوازن، ظلت معدلات النمو واستحداث الوظائف أقل مما ينبغي. فهناك مخاطر جديدة بدأت تظهر بينما لا تزال هناك عدة مخاطر قديمة قائمة. ويتعيَّن أن نتحرك بصورة حاسمة لتعزيز التعافي القابل للاستمرار واستعادة صلابة الاقتصاد العالمي. ولا يزال إصلاح القطاع المالي ومعالجة أوجه الخلل فيه من الأولويات. ويتعيَّن على الاقتصادات المتقدمة أن توازن بين تعزيز الطلب المحلي وتنفيذ الإصلاحات لمعالجة أوجه الضعف الهيكلية التي تؤثر سلباً على النمو، مع تنفيذ خطط مالية تتسم بالمصداقية. وينبغي أن تبدأ اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تشهد معدلات نمو مرتفعة نسبياً في إعادة بناء حيز الحركة على مستوى السياسات، أما الاقتصادات التي تعرضت لتقلب التدفقات الرأسمالية فيتعين عليها تجنب مكامن الضعف المالي. ونرحب بالتوجيهات التي وردت في "جدول أعمال السياسات العالمي" للمدير العام.

الاقتصادات المتقدمة: يتشكل في الولايات المتحدة حاليا تعاف طفيف ومطرد بقيادة القطاع الخاص، بينما كثفت اليابان مؤخرا من جهودها لمكافحة الانكماش. ولم يتحقق النمو حتى الآن في منطقة اليورو ككل. لكن استمرار التقدم في تحسين الموارد العامة هو مطلب ضروري في معظم الاقتصادات المتقدمة. فيتعين على هذه الاقتصادات مراعاة عدم مسايرة سياسات المالية العامة لاتجاهات الدورة الاقتصادية، إذا سمحت ظروف البلد، والتركيز على الأرصدة الهيكلية، والسماح لأدوات الضبط المالي التلقائي بالعمل دون قيود لدعم النمو. ولا يزال من الضروري وضع خطط موثوقة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، وخاصة في الولايات المتحدة واليابان. وبينما يتعين اتباع سياسة نقدية تيسيرية للمساعدة في تعزيز النمو إلا أنه يتعين اقترانها بخطط موثوقة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة، وإحراز تقدم أكبر في إصلاحات القطاع المالي والإصلاحات الهيكلية. وسوف يساعد هذا الأمر أيضا على احتواء أي تأثير محتمل للتيسير النقدي على التدفقات الرأسمالية وأسعار الصرف. ويتعيَّن توخي الحرص في إدارة استراتيجية الخروج من التوسع النقدي ومراعاة

الوضوح في إبلاغها. وفي منطقة اليورو، هناك أهمية بالغة لإحراز مزيد من التقدم في معالجة خلل الميزانيات العمومية لدى البنوك والحد من التشتت المالي. ويتعين مواصلة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى رفع الإنتاجية وزيادة توظيف العمالة. وثمة ضرورة لإحراز تقدم ملموس في العناصر الأساسية لإقامة اتحاد مصرفي فعّال واتحاد مالي أقوى، لزيادة صلابة الاتحاد النقدي.

بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: مع بدء تزايد النشاط، ينبغي إعادة معايرة السياسات بغية إعادة بناء الهوامش الوقائية والوقاية من مواطن الخطر المالي. وفي حالة التعامل مع المخاطر الاقتصادية الكلية أو التي تهدد الاستقرار المالي والناجمة عن التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، يمكن اتخاذ تدابير احترازية لدعم تصحيح السياسات الاقتصادية الكلية، وعند الاقتضاء، اتخاذ تدابير لإدارة التدفقات الرأسمالية. غير أنه لا ينبغي لمثل هذه التدابير أن تكون بديلا عن تصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي الذي تقتضيه الظروف. ونلاحظ زيادة الدعم المقدم من الصندوق لبلدان التحول العربي ونرحب بالدعم المقدم من مصادر ثنائية حتى الآن. ولا يزال هناك المزيد مما ينبغي أن يقوم به الصندوق والبلدان الأعضاء على النطاق الأوسع لدعم البلدان التي تضطلع بإصلاحات عسيرة. ونرحب أيضا بزيادة مشاركة الصندوق في جهود الدول الصغيرة لكي تنعكس احتياجاتها بصورة أوضح في تصميم البرامج والمساعدة الفنية.

البلدان منخفضة الدخل: يتيح استمرار النمو القوي في العديد من البلدان منخفضة الدخل مجالا لتعزيز مصدات السياسة الواقية إلى جانب معالجة الاحتياجات الملحة في مجال البنية التحتية والمجال الاجتماعي، بما في ذلك الدعم الموجه للفقراء من خلال إصلاح نظام الدعم. ونلاحظ التغييرات الأخيرة في تسهيلات الصندوق للبلدان منخفضة الدخل وتمديد العمل مؤقتا بسعر الفائدة الصفري. ونحث البلدان الأعضاء على إتاحة التمويل اللازم لضمان الاستمرارية الذاتية لقدرة الصندوق على الإقراض الميسر، وفقا لقرار عام ٢٠١٢ بشأن توزيع الأرباح الاستثنائية التي حققتها مبيعات الذهب. وندعو الصندوق إلى توخي المتابعة الوثيقة لقدرة الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر على الاستمرار في تلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل. ونتطلع أيضا إلى وضع الصيغة النهائية لمراجعة سياسة حدود المديونية التي يطبقها الصندوق في البرامج المدعمة بموارده.

استعادة صلابة الاقتصاد: نرحب بعمل الصندوق حول فرص العمل والنمو كأساس للمشورة بشأن السياسات حسب الظروف القُطرية، وبالتعاون مع منظمات أخرى. ونظرا للأهمية الحاسمة لإجراء الإصلاحات التي تضع الدين على مسار قابل للاستمرار، فإننا ندعو الصندوق لاستخلاص الدروس من تجاربه السابقة في التعامل مع مستويات المديونية المرتفعة. ويتعين تجديد الالتزام بتنفيذ الإصلاحات المالية. ونشدد على أهمية "استراتيجية الرقابة المالية" في التقدم في تنفيذ جدول الأعمال المقرر، بما في ذلك تقييم أثر الإصلاحات التنظيمية على مستوى العالم. وينبغي كذلك إحراز مزيد من التقدم في سد ثغرات البيانات. ولا تزال الاختلالات العالمية تواصل تراجعها، لكن هناك المزيد مما ينبغي عمله للحد من المصادر الهيكلية لهذه الاختلالات. ولدعم إعادة التوازن، يتعيَّن على البلدان التي تسجل عجزاً أن تواصل زيادة المدخرات القومية بينما يتعيَّن على الاقتصادات التي تسجل فوائض أن تعزز مصادر النمو المحلي. ولضمان استمرار التصحيح، يتعيَّن إجراء الإصلاحات المالية العامة والهيكلية، تدعمها زيادة مرونة أسعار الصرف، عند الاقتضاء. ونؤكد التزامنا بالامتناع عن

التخفيض التنافسي لأسعار العملات وأي شكل من أشكال الحمائية في التجارة والاستثمار. وتمثل مكافحة التهرب الضريبي عاملا حيويا لتعزيز المالية العامة في جميع بلداننا الأعضاء. وفي هذا الشأن، نحن عازمون على تشجيع الشفافية في المجال الضريبي ومجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

رقابة الصندوق: يتعين تحقيق المساواة وتوخي الفعالية في تطبيق إطار الرقابة المعزّز لتحسين اندماج الآراء متعددة الأطراف في الرقابة الثنائية وتحليل الصندوق للمخاطر والتداعيات. ونرحب باتخاذ "قرار الرقابة الموحدة"، وبنتائج جهود الصندوق بشأن التدفقات الرأسمالية، والتقرير التجريبي بشأن القطاع الخارجي، وتقرير التداعيات. ونتطلع إلى المراجعة المقبلة لسياسة الصندوق بشأن الشفافية. وندعو إلى إجراء مزيد من التحليل لأثر السياسة النقدية غير التقليدية على التدفقات الرأسمالية وأسعار الأصول والسلع الأولية، ودور التدفقات الرأسمالية في تحريك أسعار الصرف، والسيولة العالمية.

إصلاحات الحوكمة: نحث الأعضاء الذي لم يستكملوا بعد الخطوات اللازمة للمصادقة على إصلاحات عام ٢٠١٠ أن يبادروا باستكمالها دون تأخير. ولا نزال على التزامنا باستكمال إصلاح هيكل حصص العضوية والحوكمة في الصندوق، نظرا لأهميته في ضمان مصداقية الصندوق وشرعيته وفعاليته. وسوف ندمج العمل المتعلق بوضع صيغة جديدة للحصص بالعمل المعني بالمراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص. وينبغي أن تتسم الصيغة الجديدة للحصص بالبساطة والشفافية، وأن تتسق مع ما تؤديه الحصص من أدوار متعددة، وأن تحقق نتائج تحظى بقبول عام من الأعضاء، ويكون تنفيذها ممكنا من المنظور الإحصائية استنادا إلى بيانات حديثة وعالية الجودة ومتوافرة على نطاق واسع. ونحث المجلس التنفيذي على الموافقة على صيغة الحصص الجديدة في سياق المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص. ومن المتوقع أن تؤدي أي إعادة مواءمة بين حصص الأعضاء إلى زيادات في أنصبة الاقتصادات الديناميكية بما يتوافق مع مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي، ومن ثم على الأرجح في نصيب بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ككل. وسوف تُتخذ الإجراءات التي تكفل حماية صوت ومستوى تمثيل أفقر البلدان الأعضاء. ونؤكد من جديد التزامنا باستكمال المراجعة الخامسة عشرة بحلول يناير ٢٠١٤.

ونرحب بما خلص إليه التقييم الخارجي الثاني لأداء "مكتب التقييم المستقل" ونتطلع إلى تنفيذ التوصيات الواردة فيه.

الاجتماع القادم للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية: سوف يُعقد اجتماعنا القادم في واشنطن العاصمة في يومي ١١و١٢ أكتوبر ٢٠١٣.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

الحضور

٢٠ إبريل ٢٠١٣

رئيس اللجنة

ثارمان شانموغاراتنام

مدير عام صندوق النقد الدولي

كريستين لاغارد

الأعضاء أو المناوبون

إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية
سلطان السويدي، محافظ مصرف الإمارات المركزي، دولة الإمارات العربية المتحدة
(مناوبا عن عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة)
تارو آسو، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، اليابان
آندريش بوري، وزير المالية، السويد
بالانيابان شيدامبارام، وزير المالية، الهند
لويس دي غويندوس، وزير الاقتصاد والمنافسة، إسبانيا
ماريا فيكتر، وزيرة المالية، النمسا
جيمس مايكل فلاهيرتي، وزير المالية، كندا
كون خينس، وزير المالية، بلجيكا
برافين غوردان، وزير المالية، جنوب إفريقيا
فيتوريو غريللي، وزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا
أوه–سيوك هيون، نائب رئيس الوزراء ووزير الاستراتيجية والمالية، كوريا
محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي
جاكوب ليو، وزير الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية

هرنان لورينزينو، وزير الاقتصاد والمالية العامة، الأرجنتين

غويدو مانتيغا، وزير المالية، البرازيل

بيير موسكوفيتشي، وزير الاقتصاد والمالية، فرنسا

جورج أوزبورن، وزير الخزانة، المملكة المتحدة

لوك أويوبي، وزير الاقتصاد والعمل والتنمية القابلة للاستمرار، غابون

زيتي أختر عزيز، محافظ البنك المركزي الماليزي

(مناوبا عن محمد نجيب عبد الرزاق، وزير المالية، ماليزيا)

فولفغانغ شويبله، وزير المالية الاتحادية، ألمانيا

أنتون سيلوانوف، وزير المالية، الاتحاد الروسي

إيفلين فيدمير شلومبف، وزيرة المالية، سويسرا

تشو شياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني

المراقبون

ماريك بيلكا، رئيس لجنة التنمية المشتركة

مارك كارني، رئيس مجلس الاستقرار المالي

هايما كاروانا، مدير عام بنك التسويات الدولية

هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي

عبد الله سالم البدري، أمين عام منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)

إينجيل غوريا، أمين عام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي

باسكال لامي، مدير عام منظمة التجارة العالمية

يويفن لي، رئيس فرع ماليات الديون والتنمية، قسم العولمة واستراتيجيات التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

أولي رين، نائب الرئيس، المفوضية الأوروبية

غاي رايدر، مدير عام منظمة العمل الدولية